الاسم واللقب: احمد لعريبي /كمون عبد السلام

الرتبة العلمية: سنة ثانية دكتوراه بجامعة بسكرة/ سنة ثالثة دكتوراه بجامعة أدرار

تخصص: علم الاجتماع تنمية الموارد البشرية/ تاريخ حديث ومعاصر

مؤسسة العمل: بجامعة ادرار/ بجامعة ادرار

العنوان البريدي: المدينة الجديدة سيدي محمد بالكبير ص ب رقم 24.ادرار/ ادرار

البريد الالكتروني:ahmed99k@gmail.com

الهاتف الشخصي:0667312417

.محور المداخلة :مشكلة الهجرة وميكانيزمات الحد من انتشارها

عنوان المداخلة: الدوافع والمسببات للهجرة الغير الشرعية.

***دوافع وأسباب الهجرة**

تمهيد:

الهجرة بوصفها حركة انتقال الناس فرادى أو جماعات عبر الحدود الجغرافية والسياسية، هي ظاهرة اعتيادية عرفها العالم منذ أزمان بعيدة، ويساهم فيها العرب والأفارقة بنصيب كبير.غير أن ظروفا متعددة، كالحروب الأهلية ...الخ، والخلل الذي أصاب اقتصاديات العالم ، وغير ذلك من أحداث ،قد أدت إلى زيادة معدلات الهجرة وكثفاتها، وحدة الاثار المترتبة عليها، سواء على صعيد الجماعات المهاجرة نفسها، أو على صعيد البلدان التي يهاجرون منها او تلك التي يمرون عبرها، أو يتجهون إليها كمأوى نهائي يستقرون فيه، مما دفع ب "الهجرة " الى مقدمة الظواهر التي تحظى باهتمام بالغ من جانب الدول والمنظمات الدولية ومراكز البحوث والخبراء المعنيين.

مما تتميز به الهجرة في البلدان النامية، بشكل عام ،بأنها هجرة باتجاه واحد، من دول الأفقر والأقل استقرار اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا إلى الأكثر استقرار والتي يمكن للفرد تحقيق أمنياته _ دول الشمال_ ولهذا فهي تتسبب في مشاكل متعددة منها المشكل العمراني كتموا المدن والأحياء القصديرية، والضواحي التلقائية غير المخططة، وما يترب عليها من مشكلات عديدة، لان الهجرة إلى المدن، كما هو معروف، تؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

للدولة، فهي تقلل من عدد الأيدي العاملة في الدول المهاجر منها خاصتنا في القطاعات الحساسة كالزراعة...الخ .كما تؤدي إلى ازدحام المراكز الحضرية المستقبلية، الأمر الذي يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه الأساسية، فضلا عن كونها تمثل العامل الرئيسي في تشكيل الطبقات الاجتماعية الجديدة، وقد لخص الباحث الاجتماعي الألماني "رود ولفو شتافنهاجن" خصائص هجرة العمال الإفريقيين فيما يلي:

1- أن المهاجرين يتألفون من الذكور البالغين.
2- يجري تشغيل المهاجرون الافارق بوجه عام لفترة محدودة.
3- يجتاز المهاجر الإفريقي بوجه عام مسافات كبيرة سيرا على الأقدام.

بين الهجرة والنزوح:

تعتبر الهجرة نحو المراكز الحضرية، أو النزوح نحو لمدن الصناعية، من ابرز مظاهر الهجرة، وهي أكثر انتشار في البلدان النامية والمستقلة حديثا، بعض النتائج المترتبة عن الهجرة الأسرة إلى الوسط الحضري:

لظاهرة التصنيع اثر كبير على تحرك السكان نحو المراكز الحضرية الصناعية، ولاشك أن تضخم هذه المراكز ونموها السريع غير المخطط قد أدى إلى ظهور مشكلات عديدة، انعكست على الأسرة النازحة في نواحي الصحة والتعليم وانحراف الشباب والبغاء وارتفاع معدلات الجريمة...الخ.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

يذهب كثير من الباحثين إلى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يسميها البعض بالأسباب الكلاسيكية نظرا لكونها العامل الأصلي لظهور الهجرة. يتميّز الدافع الاقتصادي للهجرة بقدرته الكبيرة على التأثير في قرارات الهجرة من عدمه، ووفقًا لإحصائيات سنة 2005يوجد حوالي 198 مليون مهاجر يتوزعون بنسب مختلفة على قارات العالم(01)(ص165) (57% في أوروبا و أمريكا الشمالية وفي آسيا -28% إفريقيا (9% ، فهذه النسب تعكس بشكل واضح صدى الدافع الاقتصادي للهجرة بتأثيره وإلحاحه، فحوالي 60% من المهاجرين استقروا في المجتمعات الأكثر تقدمًا وثراء، وترتفع النسبة إلى حوالي 67% إذا أضفنا إليها نسبة المهاجرين إلى الدول الخليجية النفطية، ليتأكد أكثر فأكثر الثقل النسبي للعامل الاقتصادي كدافع للهجرة.

كما أن هذا الثقل النسبي للعامل الاقتصادي يحدد من جهته نوعية الهجرة كهجرة دائمة أو مؤقتة، فعندما يكون الدافع الاقتصادي هو الفاعل المحرك للهجرة فبن النسبة الغالبة من المهاجرين تستقر في بلاد المهجر سواء تمثل ذلك في الهجرة بصورتها الشرعية أو في صورتها غير الشرعية .(02)(صص92-98).

فالتباين في المستوى الاقتصادي يتجلى بصورة واضحة بين الدول الطاردة والمستقبلة للهجرة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلدان التي لازلت تعتمد بالأساس في اقتصادياتها على الفلاحة وتصدير المواد الخام وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط

الأول بالأمطار الموسمية والثاني بأحوال السوق الدولية ما يؤثر سلبًا على مستوى سوق العمل (03)(ص29).

وخلافًا لما نجده في دول الاستقبال فان النمو الديمغرافي رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى الانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل فالعلاقة بين النمو الديمغرافي في والهجرة تتضح أكثر من خلال سوق العمل، فمع ارتفاع نسبة الفئة القادرة على العمل هناك نقص كبير في مناصب الشغل، وهكذا فان البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، وتقدر نسبة البطالة في الجزائر بحوالي23.7% حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الضغط على سوق العمل يغذي " النزوع إلى الهجرة " خاصة في شكلها غير القانوني.

ومن انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر مثلا حوالي 10 % كما يشكل التباين في الأجور عاملا محفزا على الهجرة، حيث الحد الأدنى للأجور يفوق من ثلاث إلى خمس مرات المستوى الموجود في بعض الدول (03)(ص29)، فبينما في أوروبا هناك ندرة في اليد العاملة مع وجود فرص عمل كثيرة ونسبة البطالة فيها لا تتجاوز 6.5% واليد العاملة المغاربية رخيصة وقادرة على العمل في كل المجالات حتى تلك التي يرفضها الأوروبيون.

وفيما يختص بالجزائر فان العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات خصوصا لدى فئة الشباب الجامعي والشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب)يتخرج سنويا من الجامعات الجزائرية ما يقارب 548 ألف طالب(وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم ما يؤدي إلى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي ومن ثم يصبح الفرد أكثر استعدادا للانخراط في الثقافة الهامشية، والهجرة السرّية تعتبر مظهرا من مظاهر هذه الثقافة (04) .

ويرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

•إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد.

•غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية ما جعل الاقتصاد الجزائري مجرّد جسد بدون روح.

•تدفق ريوع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلّت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني من عدم إشباع الحاجيات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة مع شروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتي كانت انعكاساتها

واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أوفي المدن (05)(صص208-209).

وإذا كانت العوامل الاقتصادية تشكل دافعًا قوّيًا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعني بأنها كافية ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين، ولكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة. ويكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة، ويدل التحليل النفسي الاجتماعي لهذه الحركة على وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليًا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي . (06)

.وتتمثل في:

_ صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى : سيارة – هدايا – استثمار في العقار... وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

أسباب نفسية وذاتية: وهي تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي.

- ✓ وسائل الإعلام: وخاصة منها المرئية حيث الصورة الإعلامية تستقطب المشاهد بمغريات الغرب كأحلام يسعون لتحقيقها يومًا ما.

المطلب الثاني: الأسباب السياسية والأمنية

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدّت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة. وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوز هذا إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدّت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

فالعوامل السياسية تعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مرّ التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنَها سبَب الهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت وما زالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من اجزاء العالم ومن

هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية (07)(ص70).

ومن الأسباب السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الحريات وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج ، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كا إبقاء عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة 79 .لقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بكاملها، ممّا تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعا من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة و النزعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات إلى مخلفات الاستعمار الأوروبي .(08)(ص 31).

فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيرات القارة الأفريقية من موارد طبيعية و بشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي ممّ ا أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة.

ومن جانب آخر فابن الدول المصدرة للمهاجرين " كالدول المغاربية " كانت في مرحلة ما ترى في هجرة اليد العاملة وسيلة فعّالة لاستقرار سوق العمل لديها ومعالجة مشكلة البطالة ووسيلة من وسائل نقل الخبرة والتقنية بالتكوين المهني للمهاجرين ولهذا في فترة الثمانينات كانت هذه الدول لا تبحث عن حلول لوقفها بقدر ما كانت تسعى لتحسين وضعية رعايا هذا 83 . والهجرة غير الشرعية لم تكن تفسر بعيدا عن هذا بل كانت الدول المغاربية تعتبر أنها مشكلة أوروبا وحدها ولا تعني دول الانطلاق أو العبور خاصة وأن الدول المصدرة ككل لهذا عدة فوائد من هذه الظاهرة أبرز هذا إدخذال العملة الصعبة التي وصلت في عام 1994 لأكثر من 44 مليار دولار، وهي قيمة لا تفوقها إلا أموال البترول، ويحتل كالمغرب الصدارة بين الدول المغاربية ثم تأتي تونس والجزائر (09) .

وفيما يتعلق بالسياسات الأوروبية التي كانت عاملاً في تشجيع الهجرة غير الشرعية فتتمثل في إجراءين أساسيين هما :

•**أولا**: سياسية غلق الحدود التي طبقتها ابتداء من عام 1943 والتي جعلت الهجرة إليها تنحصر في ثلاثة أشكال هي: التجمع الأسري، اللجوء والهجرة السرّية (10)(صص8-9) .

ثانيا: تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، وهو الإجراء الذي لجأت إليه الدول كا إجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية وأيضا لإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم .

وقد لجأت لهذه العملية عدّة دول كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلق حدودها، غير أنه كان لهذا الجراء أثر سلبي كبير حيث أدى إلى تشجيع طالبي الهجرة.

المطلب الثالث: الأسباب الجغرافية والديموغرافية

إنَ للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثراً كبيراً في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث إن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، تدفع السكان إلى الهجرة . (11)(ص44).وقد أدّت مثل هذه الأسباب وغير هذا إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية (12)(ص35) . وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيراً ينعكس سلباً على الحياة.فالكوارث الطبيعية تسبب في تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث عن مكان آخر يتوفر فيه ظروف العمل والاستقرار. (13)(ص46).

ومن جانب آخر تعتبر العوامل الديموغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة، تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جداً منها بطرق شرعية وغير شرعية إلى أوروبا وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملاً مهماً في هجرة السكان، بحيث يمكن القول إن الهجرة تمثل تعويضاً عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجب من أسباب الهجرة (14)(ص12).

تعاني دول شمال أفريقيا– وان بدرجات متفاوتة – من معدلات للنمو السكاني تتجاوز معدلات نمو هذا الاقتصادي. وتمثل الضغوط الديموغرافية على هذا النحو تحدّيًا حقيقيًا لهذه الدول التي تتمثل في نسب بطالة مزمنة ومتزايدة، إلى جانب الداخلين كل عام إلى سوق العمل. الأمر الذي يجعل هذه الدول تتطلع لأسواق العمل الخارجية لامتصاص جانب من الأيدي العاملة الفائضة، لاسيما في دول الاتحاد الأوروبي بعد أن تراجعت فرص العمل بأسواق دول الخليج العربية لأسباب متعددة .(15) ووجود ضغوط ديموغرافية وحالة بطالة واسعة المدى، والتي تشكل في م جملها عوامل

طرد للسكان من مواطنها، لا تكفي وحدها لاستكمال دورة الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية، ما لم تتوافر بالمقابل عوامل جذب على الساحل المقابل أي في دول الاتحاد الأوروبي. فالعمّال القادمون من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مقبولون للعمل سراً في الزارعة أو في المطاعم أو المقاهي والمصانع الصغيرة، وأعمال النظافة والتشييد الشاقة، لكونهم يقبلون أجوار منخفضة ولا يطالبون بالحق في الضمان الاجتماعي فهم غير قانونيين على الصعيد الرسمي ولكنهم مطلوبون على صعيد سوق العمل غير القانوني، أو بمعنى آخر "السوق السوداء للعمل". وهو ما يوضح أن القوانين الأوروبية المنظمة للهجرة لهذا النوع من العمالة مازلت قاصرة، وهو ما يفسر استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية رغم كل الإجراءات المضادة. ففي الدول النامية يترافق ارتفاع الخصوبة مع انخفاض معدلات وفيات الأطفال مما يجعل البناء العمري يمتاز بأنه شبابي، بينما تنخفض الخصوبة في الأقطار المستقبلة، فعلى سبيل المثال وصل معدل الخصوبة في إيطاليا إلى 1.4)) طفل لكل امرأة ، وفي ألمانيا إلى (1.3) طفل لكل امرأة عام 1994 ، كما أن أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا وهذا ما يؤكد حاجة إيطاليا والدول الأوروبية إلى مزيد من المهاجرين، لذا يرى البعض أن 49 من نسبة سكانها وذلك حتى منتصف - كل دول الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى ما بين 48القرن الحادي والعشرين للحد من نقص وتفشي الشيخوخة.وقد وصفت دارسة للمركز الأوروبي لم ا رقبة السياسات العائلية ومقره فيينا، هذا الواقع الديموغرافي الأوروبي بأنه يتّسم بتدني المعدل المتوسط للإنجاب المقدر ب 1.32 طفل لكل امرأة.عن المستوى المطلوب لتأمين نشوء أجيال شابة، وانه ما لم يسجل هذا المعدل تقدمًا وما لم يرتفع معدل الهجرة، فبن عدد السكان في أوروبا المقدر حالياً ب 444 مليون نسمة من المحتمل أن يتراجع. وخلصت هذه الدارسة إلى القول أن أوروبا تحتاف إلى المهاجرين والى موقف وسياسات أكثر عقلانية وايجابية للتعامل مع قضية الهجرة بش قّيها القانونية وغير القانونية . (16)(ص7)

خاتمة:

نستخلص مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلة ، وهذا بالرغم من أن هذه الظاهرة لعبت دورا كبيرا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات والأديان وتلاقي الحضارات المختلفة.

فعلاج موضوع الهجرة يحتاج إلى سياسات واستراتيجيات محددة لعل أولها التركيز على التنمية الاقتصادية والبشرية و البيئية والسياسية الشاملة

والمستديمة للحد من الهجرة وتحفيز السكان على الاستقرار في بلدانهم، والحد من نزيف العقول والمهارات البشرية، كما يجب استمرار المفاوضات بين دول شمال وجنوب المتوسط في هذا الشأن واستحداث آليات لتحسين أوضاع المهاجرين والحد من الهجرة غير القانونية، وفتح قنوات الهجرة القانونية، ومساعدة دول الجنوب في تجفيف منابع الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء.

قائمة المراجع:

1. سمير رضوان . **هجرة العمالة في القرن الحادا والعشرين** . مجلة السياسة الدولية . العدد 165. يوليو2006
2. لم يعط برونسون ماكينلي) مدير عام منظمة الهجرة العالمية (تقدي ا ر محددا للرقم الإجمالي لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، لكنه وصف الرقم بأنه كبير جدا ولا يمكن حصره وذلك في حواره مع مجلة السياسة الدولية . للمزيد أنظر: **مجلة السياسة الدولية** . العدد 162 . أكتوبر2005.
3. يمينة حمدي. **قوارب الموت: الهجرة السرية حلول تنموية أو أمنية** . العرب الأسبوعي عدد:السبت8-4-2009..

4.محمد رمضان، **الهجرة السرّية في المجتمع الجزائر : أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي** . دارسة ميدانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان.

5. علي سموك ، **إشكالية العنف في المجتمع الجزائر : من أجل مقاربة سوسيولوجية** . الجزائر . مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع . جامعة باجي مختار 2006.

6. www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.html

7. رياض عواد،**هجرة العقول** ، سوريا ، دار الملتقى للطباعة والنشر . 1992 .

8. هاشم فياض ، **أفريقيا دراسات في حركة الهجرة السكانية** ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، ليبيا .1995

9. MOHA Farida. Entretien avec jamal Bouoiyour . président de L'Association migration et développmen.D.P.10- 02-2006 . Source: www.allafrica.com/stories/200602100789/html

10. Wihtol DE Wenden Cathrine**. Pour un droit a la mobilité et une democratization des frontieres**e . Revue. Panoramique . N°55 . 4éme édition . paris . 2001
11. محمد حسين صادق حسن . **الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي** دراسة ميدانية على قريتي خزام و العيايشا بمحافظة قنا، رسالة ماجستير غير منشورة . قسم علم الاجتماع . كلية الآداب جامعة جنوب الوادي . 1998 .
12. الهادي أبولقمة . **الانفجار السكاني**. منشورات جامعة السابع أفريل ليبيا . 1994.
13. على وهب . **الجغرافية البشرية** . القاهرة . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1986 ..
14. ربيع كمال كردي صالح . **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا** . دراسة أنثروبو لوجبة في قرية تطوان بمحافظة الفيوم . رسالة دكتوراه منشورة . قسم علم الاجتماع . جامعة عين شمس . القاهرة. 2005.
15. لمزيد من التفاصيل انظر : المؤتمر الدولي للسكان – القاهرة – 1994– الفصل التاسع المعنون "**التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية** – وثيقة A/ Conf. 171/13**.**
16. مصطفى عبد العزيز مرسي . **تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي** . القاهرة . المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة 2007. ص